



تطبيق القانون يساهم في تأزم الضائقة: سياسة هدم البيوت في المجتمع البدوي في النقب

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من أجل المساواة المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality



منتدى التعايش السلمي في النقب | تأسس منتدى التعايش السلمي في النقب في عام 1997، على يد مجموعة من المواطنين اليهود والعرب في النقب، بهدف تكوين إطار الذي من خلاله يكون تعاون بين اليهود والعرب، وأن يكون أساساً للنضال المشترك من أجل الحقوق المدنية وتنمية الإخاء والتعايش السلمي في النقب. يقود المنتدى نضالات ضد التمييز في الخدمات والتشغيل، نضال للعدل والمساواة، ولأجل وجود حلول مرضية لسكان القرى التي لا تعترف بها الدولة. لب عمل المنتدى هو تشجيع الشراكة اليهودية العربية في النضال من أجل حقوق المواطن والمساواة المدنية للعرب في النقب. فعاليات المنتدى ومشاريعه تتم دائماً بالشراكة العربية اليهودية.

يوني 2016

بحث وكتابة: بين فيرجون وميخال روتم

ترجمة للعربية: راتب ابو قرينات

ترجمة للانجليزية: رحيل بن فورات

صورة الغلاف: هدم بيت على شارع القواعين, 04.08.2015 (ميخال روتم)

صورة الغلاف الخلفي: قافلة قوات الهدم على شارع القواعين, 04.08.2015 (ميخال

روتم)

الفهرس

4	مقدمة
7	1. سياسة هدم البيوت
8	1.1 سياسة هدم البيوت والصراع على الاراضي في النقب
10	1.2 معطيات اخيرة عن هدم البيوت في النقب
12	1.3 تطبيق عمليات الهدم
13	1.3.1 هدم بواسطة السلطات
13	1.3.2 هدم بواسطة الملاك
15	1.3.3 هدم خلال عملية البناء
16	2. سلطات تطبيق القانون في النقب
16	2.1 مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق القانون التابع للعقارات
19	2.2 قسم المحافظة على الارض في سلطة اراضي اسرائيل
20	2.3 الوحدة الوطنية للاشراف على البناء
22	2.4 وحدة تطبيق القانون في المناطق المفتوحة
23	2.5 وحدة يواب
25	3. الاطر القانونية لسياسة هدم البيوت: اوامر هدم واخلاء
25	3.1 قانون التخطيط والبناء
25	3.1.1 امر هدم قضائي
27	3.1.2 امر هدم اداري
28	3.2 قانون الاراضي العامة
28	3.2.1 امر لازالة يد واخلاء الاراضي العامة
30	4. سياسة هدم البيوت كاداة ضغط للدخول للمفاوضات
33	تلخيص

مقدمة

يعاني المجتمع العربي البدوي في النقب من ضائقة سكنية مستمرة منذ سنوات. وبالرغم من ذلك فان السياسة المركزية التي تتبعها دولة اسرائيل على هذه المجتمع هي سياسة هدم البيوت, التي تصعب الوضع اكثر فاكثر. حيث أن غالبية البيوت التي تهدم بواسطة السلطات الحكومية كل سنة تتم الوسط البدوي. في حين ان السلطات المختلفة تستثمر موارد ضخمة من اجل تقوية وتعزيز تطور النقب, الا انهن لا يبحثن عن حل عملي لضائقة السكن الصعبة في المجتمع البدوي.

المجتمع البدوي يتكون من 230,000 شخص, ويشكل 34.1% من سكان النقب.¹ بالرغم من ذلك, فقط 18 بلدة من اصل 144 بلدة معدة له.² غير هذه البلدات, هناك حوالي 40 قرية بدوية في النقب لا تعترف بها دولة اسرائيل. بالرغم من ضائقة السكن التي يعاني منها المجتمع البدوي, وبالرغم من وجود العشرات من القرى التي تعاني من عدم الاعتراف بها, سلطات اسرائيل تواصل اعطاء التصاريح لاقامة بلدات في النقب المعدة للمجتمع اليهودي وتتجاهل وضع البلدات البدوية.³

خطط مختلفة لتطوير النقب, تتم في مناطق تتواجد فيها العشرات من القرى غير المعترف بها, تتجاهل السكان البدو واحيانا تهدد القرى بشكل مقصود. مثل, عدة خطط لإنشاء شوارع جديدة, لزرع غابات واستخلاص المعادن, مثل ايضا اقامة بلدان جديدة, تشكل تهديد بأخلاء وهدم قرى عديدة في النقب, والتي تعمق ضائقة السكن في المجتمع البدوي. والجدير بالذكر ان خطط التطوير المختلفة تهدد ايضا امكانية

¹ دائرة الاحصاء المركزية, 2014. لائحة 2.17: قرى وسكان حسب المجموعة السكانية, اللواء, المنطقة والمناطق الطبيعية. <http://tinyurl.com/z7qyxpw>

² دائرة الاحصاء المركزية, 2014. لائحة 2.16: قرى وسكان حسب, اللواء, المنطقة, الدين والمجموعة السكانية (<http://tinyurl.com/zmdjxcp> في اللائحة تظهر 17 قرية بدوية, ولأن القرية ابو تلول الشهبي المعترف بها بواسطة الدولة لم تحسب, فإنه فعليا يوجد 18 قرية بدوية).

³ اقرأوا كمثال: قرار الحكومة 748 من يوم 22.11.2015, في اطاره تم اقرار اقامة خمس بلدات يهودية جديدة في النقب. <http://tinyurl.com/zgv6al7>

توسيع وتطوير القرى المعترف بها الحديثة والبلدات البدوية التي اقيمت على ايدي الدولة, والتي اصبحت مكتظه اكثر فأكثر.

سياسة هدم البيوت تطبق في كل البلدات البدوية - في البلدات الحكومية, القرى المعترف بها الحديثة وفي القرى غير المعترف بها. النقص في قسائم الارض للبناء, وغياب التخطيط في القرى التي اعترف بها على ايدي الدولة, وعدم القدرة على الحصول على تصاريح للبناء في القرى غير المعترف بها تخلق واقع فيه بيوت ومبان كثيره تبنى من دون تصاريح في غياب وجود حل قانوني.

خلال السنوات الاخيرة اقامة دولة اسرائيل مخطط تنفيذ فريد من نوعه للمجتمع البدوي في النقب. في اطار هذا المخطط تعمل مديرية من وزارة الامن الداخلي بتنسيق مع سلطات التنفيذ المختلفة في النقب, الى جانب وحدة شرطة متخصصة اقيمت من اجل مرافقة هذه السلطات في عملها. هذا السلوك يثبت ويدل على ان الدولة ترى ان المجتمع البدوي مشكلة امنية وليس مجتمع مدني من حقه الحصول على حلول من الحكومة لضائقته.

وليس فقط ان دولة اسرائيل وسلطاتها المختلفة لا تعمل على ايجاد حل عادل وسليم للضائقة المستمرة للمجتمع البدوي في النقب, انما ايضا تعمق المشكلة اكثر فأكثر.

تجاهلها على مدى السنين القرى غير المعترف بها, التخطيط للمنطقة الذي يغيب بشكل تام احتياجات المجتمع البدوي ومجرد وجوده, واستثمار في تنفيذ عدواني واسع الانتشار, يبعد الحل المناسب والملائم للوضع. سياسة هدم البيوت التي يبحثها هذا التقرير, المدعومة بغياب حلول سكن للسكان, هي السياسة المركزية التي تفعلها الدولة ضد هذه المجتمع, هذه السياسة تعمق الازمة اكثر فأكثر.

القسم الاول في التقرير يعرض سياسة هدم البيوت في النقب ويأتي ببيانات اخيرة عن الهدم الذي نفذ في النقب خلال السنوات الاخيرة. في القسم يتم عرض شرح عن

كيفية تنفيذ هدم البيوت- هدم بواسطة السلطات وبايدي ملاك البيوت, وعرض نوع جديد من الهدم الذي ينفذ "خلال الدعوى".

في القسم الثاني تفصيل عن سلطات التنفيذ المختلفة التي تطبق سياسة هدم البيوت في النقب, من مديرية الجنوب التي تنسق تنفيذ قانون الرهن العقاري والتي تنسق نشاط السلطات المختلفة- قسم حماية تقسيم الارض في سلطة اراضي اسرائيل, الوحدة الوطنية المشرفه على البناء ووحدة التنفيذ في المناطق المفتوحه, والى وحدة "يواب", وحدة الشرطة التي اقيمت لمرافقة الهدم.

القسم الثالث يعرض الاطار القانوني لسياسة هدم البيوت, والتي تشمل قانونان مركزيان- قانون التخطيط والبناء وقانون الاراضي العامة. في القسم يظهر شرح عن الاوامر التي تستعملها السلطات لتنفيذ سياسة الهدم في الوسط البدوي- امر هدم اداري وامر الاخلاء لأخلاء الاراضي العامة.

القسم الرابع يعرض الطريقة التي تمارسها السلطات خلال هدم البيوت من اجل الضغط على المواطنين للدخول لمفاوضات مع الدولة. هذه الطريقة تسمى على لسان السلطات "مرحلة التسوية" القسم يعرض عدة امثلة لحالات فيها تصرفت السلطات بالتنسيق مع مديرية الجنوب بأخراج اوامر وهدم بيوت تابعه لمواطنين بدو الذين رفضوا الخضوع لضغوطات السلطات للجلوس على طاولة المفاوضات.

1. سياسة هدم البيوت

على مر السنين تطبق سلطات اسرائيل سياسة هدم البيوت ضد المجتمع العربي البدوي في النقب. مؤخرا تطبق هذه السياسة بسبب نسبة البناء العالية دون تصاريح في هذا المجتمع. لكن البناء واسع الانتشار دون تصاريح ينبع من حقيقة انه ايضا اليوم, في بلدان بدوية كثيرة ليس هناك امكانية ابدأ للحصول على تصاريح, وللكتير من اولاد وبنات المجتمع ليس هناك حل غير البناء من دون تصاريح. وايضا ضائقة السكن في الوسط البدوي تتوسع كل سنة, سلطات الدولة لم تقترح أي حل سليم للقضية وبهذه ساعدوا بأنفسهم الى تأزم الوضع.

ادلة لهذه الادعاء من الممكن ايجادها في تقرير تلخيص سنة 2015 التابع لمديرية الجنوب لتنسيق تنفيذ قانون الرهن العقاري (مديرية الجنوب):

"12. تظهر الحقيقة باستمرار الفجوة بين سرعة تطبيق القانون وسرعة

الحاجة للاستجابة السكنية التي تعطى على ايدي الدولة"⁴

هكذا, تنذر سلطات تطبيق القانون بنفسها على الحقيقة بأنه في السنوات الأخيرة تحولت سياسة هدم البيوت مفيدة اكثر حسب ما سنراه في هذه القسم, دولة اسرائيل لا تجد حلا لضائقة السكن في المجتمع البدوي.

ضائقة السكن هذه منتشرة بثلاثة اشكال, في البلدات الرئيسية التي يسكنها البدو في النقب. في القرى البدوية غير المعترف بها والتي تعتبر كلها "قرى غير قانونية" او "شتات" بالنسبة للدولة, ليس هناك امكانية لأستصدار تصاريح بناء ابدأ, حتى لو ان يدور الحديث عن قرى اقيمت قبل قيام الدولة, او يدور الحديث عن قرى رحلت من مكانها على ايدي الحكومة العسكرية. لذلك, كل المباني في هذه البلدان تعتبر "غير قانونية". المدن البدوية السبع التي اقيمت على ايدي الدولة منذ نهاية الحكم العسكري

⁴ مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الاراضي – تلخيص سنة العمل 2015. صفحة 15, بند 6. 12.

تعاني هي ايضا من ضائقة السكن ونقص كبير في قطع الارض للبناء. في داخل المدن نفسها من الممكن ان تجد مبان عدة وحتى حارات كاملة تعرف هي ايضا على انها "ليست قانونية" بسبب بنائها من دون تصاريح, لكن بسبب النقص في قطع الارض ليس هناك حل لهؤلاء السكان, قسم منهم ينتظر سنوات لشراء قطعة ارض. ايضا القرى القرى المعترف بها حديثا, والتي قررت دولة اسرائيل الاعتراف بها من سنوات الالفين تعاني من ضائقة سكن. وهذه, بالنظر الى ان عشرة من احدى عشرة قرية تقريبا لم تعطى تصاريح بناء ابدا.⁵

اذا كان الامر كذلك, في حين ان ضائقة السكن في المجتمع العربي تزداد كل سنة, دولة اسرائيل تفضل استثمار موارد اكثر في تبسيط مخطط تطبيق القانون في النقب من خلال الاستثمار في حلول التخطيط والاسكان للمجتمع. هكذا, "تحسنت" في السنوات الاخيرة سياسة هدم البيوت في النقب المتبعة من قبل السلطات الحكومية, التي تعمل معا بتنسيق من اجل هدم اكبر كمية مبان كل سنة. سنة 2015 هدم في النقب 982 مبنى, في المجتمع البدوي فقط.⁶ شعبة حماية الاراضي في سلطة اراضي اسرائيل, وحدة تطبيق القانون في المناطق المفتوحة والوحدة الوطنية المشرفه على البناء يعملن معا مع مديرية الجنوب لتحديد ايام هدم وايجاد قواسم مشتركة من اجل رفع عدد هدم البيوت. بالإضافة لذلك, تعمل السلطات المختلفة بأشتراك مع شرطة اسرائيل من اجل رفع نسبة هدم البيوت التي تنفذ بواسطة اصحاب البيوت من مجمل الهدم كليا.⁷

1.1 سياسة هدم البيوت والصراع على الاراضي في النقب

سياسة هدم البيوت هي جزء لا يتجزأ من الصراع على الأرض بين المجتمع البدوي لدولة اسرائيل. في الكثير من الاحيان, تستعمل الدولة هدم البيوت لكي تخرج

⁵ جلسة لجنة الكنيست لمراقبة الدولة من يوم 26.3.2016 (حتى الان لم يصدر محضر جلسة). <http://tinyurl.com/hzx4bj8>

⁶ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 6, بند 4. 2.

⁷ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 14, بند 6. 8.

مواطنين بدو من اراضيهم. الدولة لا تعترف بملكية البدو على الاراضي في النقب, وتعتبر جميع الاراضي التي يدعي البدو ملكيتهم عليها اراضي دولة. وذلك بالرغم من امتلاك الكثيرين لوثائق مختلفة تثبت شراءهم الارض قبل قيام الدولة.

في سنوات ال 70 الدولة للبدو سكان النقب بتقديم دعاوي ملكية على اراضيهم, الا انها سرعان ما تراجعت وجمدت القرار. على مدار السنوات عملت الدولة بطريقتين لتسوية دعاوي الملكية تلك - الاولى, الضغط على البدو في النقب الدخول بمسار المفاوضات على اراضيهم مع السلطة لتطوير وتوطين البدو في النقب (التي سميت سابقا بعدة اسماء), والثانية تقديم دعاوي مضادة على نفس الاراضي للمحكمة بادعاء ان الحديث عن اراضي دولة.⁸

الوضع الوحيد الذي تعترف به الدولة للبدو بملكيتهم على اراضيهم هو خلال المفاوضات, اي عندما يتنازل المواطن عن ارضه مقابل مبلغ مادي بسيط. قرار المحكمة العليا من شهر مايو 2015 في قضية العقبي اغلق المجال تقريبا نهائيا امام المواطنين البدو لامكانية اثبات ملكيتهم على الارض أمام المحاكم. تلخيص قرار رئيسة المحكمة كالتالي:

"سوف أنصح زملائي برفض مُطالبات المُستأنفين في كل شيء مرتبطاً بالحقوق التي اشتروها على هذه الأرض سواء عن طريق قوانين الأرض البدوية التقليدية، أو بِحُكْم قوانين الأراضي الإنتدابية والعثمانية، أو عن طريق قوانين العدل، القانون الدولي أو القوانين الأساسية. في ضوء هذه الإستنتاجات لا يحق للطاعنين بالتعويض أو تبادل الأرض بموجب قانون الإستيلاء على الأراضي بسبب مُصادرة الأراضي المُناط بها."⁹

⁸ للتوسع اكثر طالعوا : عمليات السلب في النقب : سياسة الدعاوي المضادة تجاه العرب البدو. منتدى التعايش السلمي في النقب للمساواة المدنية. <http://tinyurl.com/zdp75dc>

⁹ الراحل محمد سليمان العقبي واخرون ضد دولة اسرائيل (استئناف مدني 4220/12), حكم المحكمة، الفقرة 83.

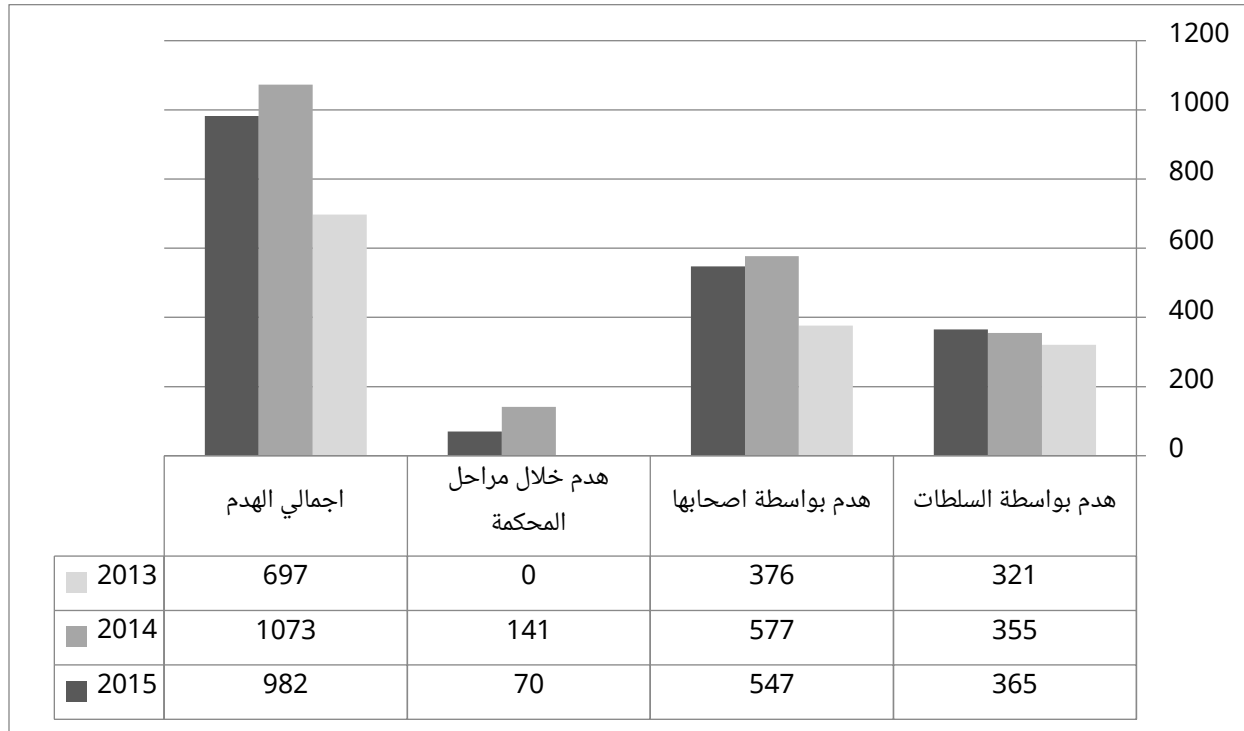
دولة اسرائيل لا تعترف بحق البدو بالسكن في القرى الغير معترف بها في النقب, في القرى القائمة في مكانها قبل قيام الدولة او حتى القرى التي تم نقلها من اماكن سكنها خلال سنوات ال 50 بأمر من الحاكم العسكري. احدى الوسائل المركزية التي تنتهجها الدولة في صراعها ضد القرى الغير معترف بها, الى جانب منع عنها الخدمات والبنى التحتية, هي وسيلة هدم البيوت. سلطات التنفيذ المختلفة تعمل بالاساس على هدم مباني بنيت حديثا او مباني تم استصلاحها في هذه القرى وتضغط على اصحابها للدخول في مسار مفاوضات على اراضيهم وعلى الانتقال للبلدات الثابتة.

هكذا, حيث تعمل السلطات المختلفة حسب قوانين مختلفة لاخلاء "اراضي الدولة" وهدم البيوت, وفي مرات عديدة يدور الحديث عن اراضي متنازع عليها, حيث لم يبت في دعاوي الملكية الخاصة بها. وامام قوة دولة اسرائيل واذرعها المختلفة يحاول سكان القرى من جانبهم الصمود والالتصاق بالارض حيث يسكنون على اراضيهم بدون مياه ولا كهرباء وبغياب الخدمات الاساسية, على امل ان يتم الاعتراف بحقوقهم على اراضيهم والسماح لهم بالعيش في قراهم.

1.2 بيانات اخيرة عن هدم البيوت في النقب

في حين ان السلطات الحكومية المختلفة تعمل جهود مكثفة لرفع عدد هدم البيوت في النقب, لكنها لا تنشر البيانات عن اعداد الهدم للجمهور. البيانات المعروضة في التقرير تعتمد على بيانات مديرية الجنوب, التي كشفناها خلال السنوات الاخيره في اعقاب طلب حرية المعلومات. التقارير الداخلية التابعة للمديرية المنتشرة من ثلاث سنوات, تكشف عدد المباني التي هدمت في النقب, وكمية ايام البحث والهدم التي طبقت على مر السنين, وايضا عدد المباني التي هدمتها كل واحدة من السلطات. من الجدير بالذكر, بسبب ان مديرية الجنوب اقيمت من اجل تنسيق تطبيق القانون في المجتمع البدوي, البيانات المعروضة في التقرير تتبع لهدم البيوت في البلدان البدوية فقط.

رسم 1 : هدم بيوت في النقب في السنوات 2013-2015 حسب نوع الهدم¹⁰



رسم 1 يكشف عدد عمليات هدم البيوت في النقب على مدى سنوات 2013-2015 بتقسيم حسب نوع الهدم - هدم على ايدي السلطات, هدم بأيدي اصحاب البيوت, وهدم خلال عملية البناء.¹¹ من البيانات الاخيرة من الممكن ان نرى انه سنة 2014 كان هناك ارتفاع بنحو 54% بعدد هدم البيوت في المجتمع البدوي, سنة 2015 بدا انخفاض نحو 8.5% بعدد المباني التي هدمت. ايضا عدد المباني التي هدمت على ايدي السلطات بقي تقريبا ثابت على مدى السنين, الهدم الذاتي هو الذي ادى الى التغييرات في البيانات. هكذا, سنة 2013 هدم 376 مبنى على يد أصحابه والذي يشكل 54% من مجمل عمليات الهدم في نفس السنة, سنة 2014 هدم 718 مبنى على ايدي اصحابه, ما يشكل 67% من مجمل عمليات الهدم وفي سنة 2015 هدم 617 مبنى على يد ملاكه, ما يشكل 63% من مجمل هذه السنة. بالرغم من الانخفاض في نسبة الهدم الذاتي سنة

¹⁰ مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الاراضي - تلخيص سنة العمل 2014, صفحة 5, شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 5.

¹¹ شاهدوا شرح انواع عمليات الهدم في القسم 1.3 في هذا التقرير.

2015, الى الان يحكى عن رقم مرتفع للسكان الذي يختارون هدم بيوتهم بأنفسهم. سلطات تطبيق القانون من جهتها ترى ان النسبة العالية في عمليات الهدم على يد اصحابها نجاح ذا معنى وتعمل على تكبير نسبته.¹²

بشكل عام, تأسيس مديرية الجنوب مع تأسيس وحدة شرطة "يواب" ادت لارتفاع عدد المباني المهدومة في النقب كل سنة. مع ذلك, عدة احداث وعمليات على مدى السنين الاخيرة ادت الى الغاء ايام بحث وهدم على ايدي السلطات وايضا لعدم اصدار اوامر هدم. لذلك, الى جانب اتجاه الارتفاع بعدد عمليات الهدم ممكن ان نرى ان الهدف لم يتحقق حيث تأثر من الحالات المختلفة. على سبيل المثال, سنة 2014, بهدف المحاربة في غزة في اشهر الصيف, توقف تقريبا بشكل كلي نشاط هدم البيوت في النقب.¹³ في سنة 2015, بسبب الوضع الامني حولت وحدة يواب للعمل في مناطق مختلفة في البلاد, هذه الامر ادى ايضا الى الغاء ايام ايجاد وهدم مخطط لها وايضا لانخفاض في عدد عمليات الهدم.¹⁴ بالاضافة لذلك, خلال سنة 2015 تحولت الوحدة الوطنية للإشراف على البناء من وزارة الداخلية الى وزارة المالية, هذه التحول ادى الى غياب رئيس اللجنة اللوائية المخول بالتوقيع على اوامر الهدم لشهرين وانخفاض عدد المشرفين الذي يعملون في الجنوب.¹⁵

1.3 تطبيق الهدم

هدم البيوت والمباني في النقب من الممكن تقسيمها الى قسمين اساسيين, يعتمد على من ينفذ الهدم بالفعل. " المبادرة للهدم" وهو هدم تنفذه سلطات الدولة المختلفة, "هدم ذاتي" هو هدم ينفذه اصحاب البيوت والمباني. خلال اخر سنتين ظهر مصطلح جديد, "هدم في حين الدعوى", خلاله يهدم صاحب المبنى مبناه قبل ان يخرج ضده

¹² شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 14, البند 6. 8.

¹³ شاهدوا ملاحظة 10, صفحة 11, البند 3.

¹⁴ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 1, البند 1. 4.

¹⁵ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 14, بند 6. 3. 1.

امر بالهدم. السلطات التي تعمل على هدم بيوت ومبان تركز جهود كثيره في محاولة تكبير عدد البيوت والمبان التي تهدم على ايدي اصحابها, وخلال هذه تقليص عدد البيوت التي تهدم على ايدي السلطات نفسها.

1.3.1 هدم على ايدي السلطات

"مبادرات هدم" هو هدم الذي يطبق على ايدي السلطات الحكومية المختلفة. في حالات بها تم استخراج امر بالهدم او اخلاء للمبان واصحابها لم ينفذوا الهدم بأنفسهم, يأتون ممثلو السلطات من اجل تنفيذ هدم المبنى. خلال السنوات الاخيرة, بدأت السلطات المختلفة, تنسيق الهدم وتنفيذه في ايام هدم مركزة.

في هذه الايام المركزة تخرج في ساعات الصباح الباكرة قافلة من قوات الشرطة, مشرفو السلطات المختلفة وجرافات التي تؤجر من مقاولين من القطاع الخاص من اجل هدم المبان. القوات تأتي الى المبنى بدون خبر مسبق, يخرجون اصحاب البيت من المبنى, احيانا يسمحون لهم اخراج اغراضهم و احيانا لا, ويهدمون. خلال سنة 2015 نفذ 51 يوم هدم مركز¹⁶ فيه هدم بالمعدل 7.1 مبنى في اليوم.¹⁷

1.3.2 هدم على ايدي اصحاب البيوت

خلال السنوات الاخيرة تزداد ظاهرة هدم البيوت على ايدي ملاكها, المعروف لدى السلطات "هدم ذاتي". في اطار هذا الهدم, يختارون ملاك البيوت والمبان في النقب الذين اخرج ضدهم امر بالهدم او الاخلاء, هدم المبان بأنفسهم, وليس الانتظار لهدم المبنى على ايدي السلطات. حسب ما ذكر, السلطات ترى بتراكم ظاهرة هدم البيوت على ايدي ملاكها نجاح وتستثمر جهود من اجل تزايدها اكثر فأكثر. هكذا, في تقرير النشاط السنوي التابع للمديرية كتب ان:

¹⁶ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 2.

¹⁷ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 5.

" اتجاه تطبيق الهدم الذاتي امام الهدم المبادر به مستمرة [...] هذه نتيجة عمل ميداني اساسي من خلال التعبير التالي في وقت مبكر من الحوار [...] البيان يشير على ان مرتكبي البناء الغير قانوني يؤمنون, ان من لحظة اخراج امر الهدم, سلطات تطبيق القانون تصمم على الالتزام في تطبيق القانون وعملية تطبيق القانون يكمل نفسه- حتما في النهاية ينفذ الهدم. لهذا يفضلون الهدم الذاتي, من اجل منع وصول المشرفون مع قوات الشرطة".¹⁸

الشرح المعروض في التقرير يتجاهل عدة اسباب اضافية تؤدي بالمواطنين الى هدم بيوتهم بأنفسهم. في التقرير يدعى ان السبب لذلك هي من وصول "المشرفين مع قوة الشرطة". التقرير لا يفصل انه يتم الحضور بقوات شرطة كبيرة دون خبر مسبق, كما ذكر, وفي كثير من الاحايين لا يسمحون لملاك البيوت بإخراج محتوياتها وانه في مرات عديدة على مر السنين الاخيرة نفذ عنف شرطي قوي على اصحاب البيوت, وعائلاتهم وجيرانهم خلال الهدم واحيانا تم اعتقالهم ايضا.

هذه وايضا, خلال الهدم تهدم الجرافات بشكل مقصود كل مواد البناء واحيانا يدفنها في الارض, هذه الامر الذي يمتنع عنه الهدم الذاتي. علاوة على ذلك, التقرير لا يذكر سبب رئيسي مركزي اضافي لاختيار اصحاب بيوت عده هدمها بأنفسهم – التهديد بفرض تكاليف الهدم على الملاك, الذي لم يقف بعد في اختبار القانونية.¹⁹ بالرغم من الجهود الكثيفة التي تستثمرها السلطات في محاولة زيادة الهدم الذاتي, في سنة 2015 انخفضت نسبة الهدم الذاتي بالمقارنة مع السنة التي تسبقها.²⁰

¹⁸ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 14, بند 8.

¹⁹ للتوسع شاهدوا: سياسة هدم البيوت في النقب – يوم حقوق الانسان العالمي 2014. منتدى التعايش السلمي في النقب للمساواة المدنية.

صفحة 9. <http://tinyurl.com/jl8x6u9>

²⁰ شاهدوا القسم 1.2 في هذا التقرير.

1.3.3 هدم في حين الدعوى

" هدم في حين الدعوى " هو هدم ينفذ على ايدي صاحب المبنى, لم يقدم بعد امر هدم او اخلاء ضده . في الاغلب يحكى عن مبنى قيد البناء, او فقط انتهى بنائه. اذ, يمارس مشرفو الوحدة الوطنية للأشراف على البناء ضغط على اصحاب المبان لهدمها قبل تقديم امر اداري. في حال ان اصحاب المبان لم يهدموها في هذه المرحلة, يستخرجون المشرفون امر هدم اداري للمبنى واذا لم يهدم على ايدي ملاكه بعد اخراج الامر, تصل السلطات من اجل هدمه بنفسها. لهذه السبب تفضل الوحدة الوطنية للأشراف على البناء "الهدم في حين الدعوى". سنة 2015 هدم بهذه الشكل 70 مبنى في النقب على ايدي ملاكهم.²¹



هدم مسجد في قرية رخمة, 06.01.2016 (سليمه العازمة)

²¹ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 6.

2. سلطات تطبيق القانون في النقب

في النقب تعمل ثلاث سلطات مركزية في مجال هدم البيوت - الحفاظ على تقسيم الارض في سلطة اراضي اسرائيل, وحدة تطبيق القانون في المناطق المفتوحة والوحدة الوطنية للأشراف على البناء. من سنة 2012 بدأت السلطات العمل بتنسيق كبير برعاية مديرية الجنوب. ايضا تشكيل وحدة يواب, وحدة شرطة مخصصة دورها مرافقة ايام البحث والهدم, ساهمت في رفع عدد المباني والبيوت التي تهدم كل سنة في النقب.

2.1 مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق القانون التابع للعقارات

مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق القانون التابع للعقارات هي هيئة اقيمت سنة 2012 من اجل تبسيط عملية الهدم في النقب.²² المديرية تابعة لوزارة الامن الداخلي وتعتبر هيئة مركزية تنسق هدم البيوت بين سلطات تطبيق القانون المختلفة. رغم ان اسمها يرمز على مديرية عامة وتعمل في منطقة الجنوب بشكل عام, يحكى عن مديرية تعمل في تطبيق قانون العقارات في المجتمع البدوي فقط, و اقيمت بقرار سلطة عملت فقط في المجتمع البدوي.

المديرية اقيمت بقرار سلطة 3707 من سنة 2011, فيها تم الاتفاق على "مخطط برافر".²³ على الرغم من تجميد المخطط, الذي كان هدفه "تنظيم سكن البدو في النقب" في شهر ديسمبر 2013,²⁴ استمرت مديرية الجنوب في نشاطها. هذا, رغم ان قرار السلطة حول قيام مديرية الجنوب في بعدة امور, الا ان اهداف وسياسة تطبيق القانون تحدها وحدة التطبيق²⁵ المخطط لتنظيم السكن ومخطط تطبيق القانون

²² موقع وزارة الداخلية : مديرية الجنوب لتنسيق تطبيق قوانين الاراضي. <http://tinyurl.com/jqtg48n>

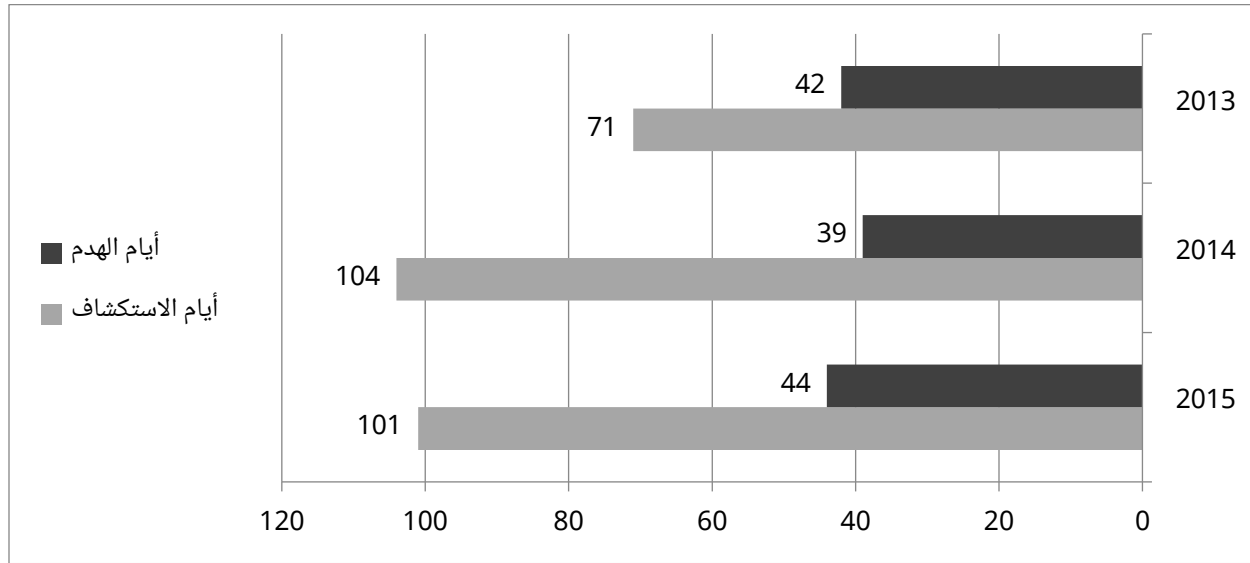
²³ قرار الحكومة 3707 من يوم 11.09.2011. <http://tinyurl.com/hs5czb2>

²⁴ هارتس, بيغين اعلان : ايقاف تقديم قانون برافر لتنظيم الاستيطان البدوي في النقب. 12.12.2013, <http://tinyurl.com/qzbmzf6>

²⁵ شاهدوا ملاحظة 22, بند 6. ب.

السنوي التابع للمديرية يصادق عليه رئيس وحدة التطبيق.²⁶ هكذا بالرغم من ان وحدة التطبيق لا تعمل والمخطط تم تجميده, تستمر المديرية بنشاطها و تخطط مخططات تطبيق القانون سنوية.

رسم 2 : ايام كشف وهدم مركزه بين السنوات 2013-2015²⁷



مديرية الجنوب تعمل من خلال اقامة جلسات اسبوعية تابعه لمنتدى ثابت مركب من ممثلي سلطات تطبيق القانون التي تعمل في هدم البيوت في النقب. المديرية تنسق بين بين السلطات في ايام مركزة لكشف, هدم بيوت ومبان وحرثة الحقول لتدمير المحاصيل. الرسم 2 يعرض عدد ايام الكشف وهدم البيوت التي نفذتها المديرية قبل سنوات. من الممكن ان نرى منذ اقامتها نسقت المديرية بالمعدل 41.6 يوم هدم كل سنة, ايام فيها خرجت سلطات تطبيق القانون وهدمت بيوت ومبان في ارجاء النقب. في هذه الايام المركزة هدم في السنوات الاخيرة حوالي 8 بيوت ومبان بالمعدل لليوم. في اطار مديرية الجنوب يعمل قسم الحفاظ على الارض في سلطة اراضي اسرائيل, الوحدة الوطنية للأشراف على البناء, وحدة تطبيق القانون في المناطق المفتوحة

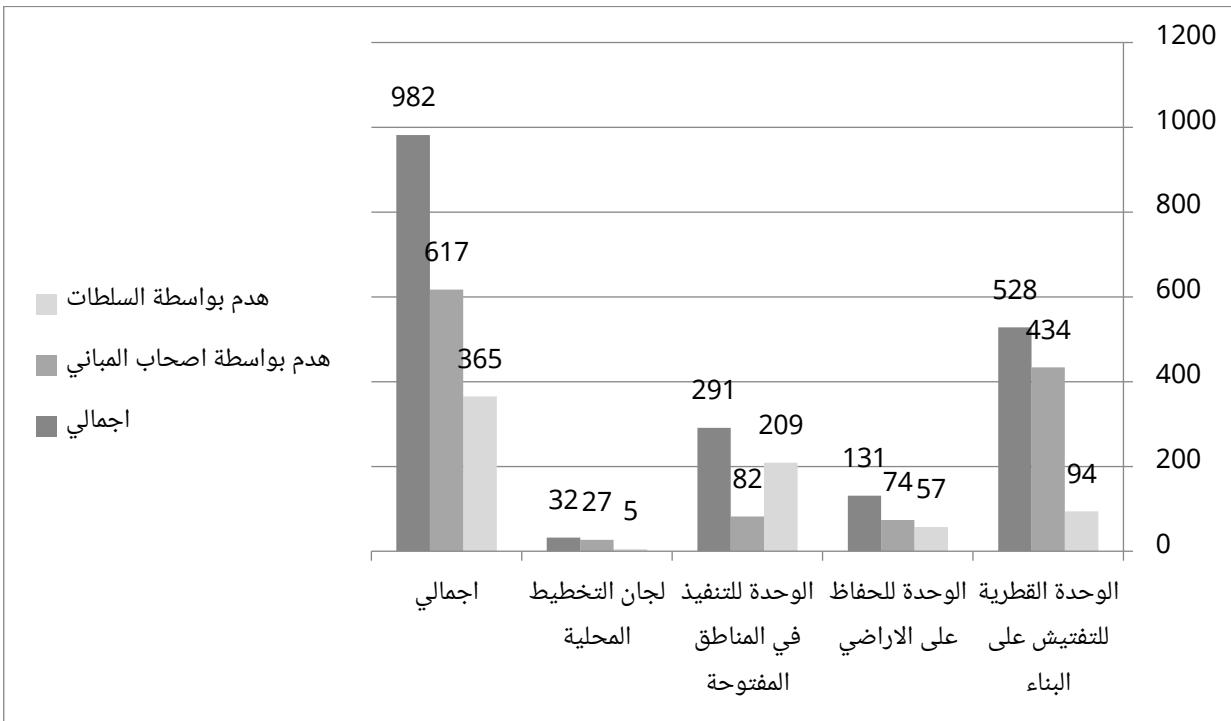
²⁶ شاهدوا ملاحظة 22, بند 1.د.6.

²⁷ شاهدوا ملاحظة 10, صفحة 2-3 : شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 2-3.

وعدة لجان تخطيط وبناء محلية²⁸ بالاشتراك مع سلطة تنمية وتسوية البدو، من أجل تطوير "السياسة التنظيمية" التي تطورها السلطة. المديرية والسلطة يعملن معا للضغط على المواطنين من خلال استعمال تطبيق القانون من أجل ترحيلهم من بلدهم.²⁹

مديرية الجنوب تشغل خمسة عمال، يعملون بأساس بتنسيق العمليات وجمع معلومات. في حين ان ميزانية القوى العاملة في مديرية الجنوب يصل مباشرة من وزارة الامن الداخلي التابعة له، في سنة 2014 وسنة 2015 خصص لها ايضا 425,000 ش للسنة، من أجل القيام برحلات تصوير ورسم خرائط جوية هدفها الكشف عن تغيرات في المناطق.³⁰

رسم 3 : هدم مبان في النقب سنة 2015 حسب الوحدات المكلفة بتطبيق القانون³¹



²⁸ شاهدوا ملاحظة 22.

²⁹ شاهدوا القسم 4 في هذا التقرير.

³⁰ رد لطلب حرية المعلومة من وزارة الامن الداخلي من يوم 02.07.2015.

³¹ شاهدوا ملاحظة 4، صفحة 6، بند 4.2.

رسم 3 يعرض عدد عمليات الهدم التي نفذتها الوحدات المختلفة المكلفة بتطبيق القانون خلال سنة 2015, حسب الوحدة المكلفة بتطبيق القانون المسؤولة عن الهدم. من الممكن ان نرى ان الوحدة الوطنية للأشرف على البناء مسؤولة عن اغلب عمليات الهدم التي نفذت عام 2015 (528 مبنى), بعدها تأتي وحدة تطبيق القانون في المناطق المفتوحة (291) وقسم المحافظة على الارض في سلطة اراضي اسرائيل (131), وفي الاخير تأتي اللجان المحلية (32) التي من الممكن ان نرى انها لا تعمل تقريبا بشكل مطلق بتطبيق القانون وتترك العمل بهذا للسلطات الاخرى.



هدم بيت في قرية تل الملح 12.02.2015 (عائلة ابو مساعد)

2.2 قسم الحفاظ على الارض في سلطة اراضي اسرائيل

سلطة اراضي اسرائيل تدير اراضي الدولة, اراضي السلطة وارااضي الصندوق القومي اليهودي لإسرائيل بحسب القانون. وظيفة قسم الحفاظ على الارض في السلطة هو "الحفاظ على الخصائص التي تديرها سلطة اراضي اسرائيل من بين امور اخرى من خلال ادارة الاراضي في مناطق السلطة".³² قسم المحافظة على الارض يعمل من

³² موقع سلطة اراضي اسرائيل : اقسام السلطة. <http://tinyurl.com/ze8pqr7>

خلال قانون الارض, الذي يسمح باستعمال قوة معقولة لأخلاء شخص استولى على ارض خلال 30 يوم دون الحاجة لأمر;³³ قانون ارض العامة يسمح بتقديم اوامر اخلاء وازالة ضد من يستعمل الارض العامة المدارة على ايدي السلطة;³⁴ وتقديم مطالبات بأخلاء ورفع يد للمحكمة, والتي تحول بعد ذلك للتنفيذ. القسم يعمل بأربعة مناطق مختلفة في انحاء الدولة - المركز, القدس, الشمال والجنوب, وفي كل واحدة من المناطق يعمل مفتشون من السلطة.

منطقة الجنوب, تعمل باشتراك مع مديريةية الجنوب, يديرها ايلان يشورون, والذي يصرح كثيرا فيما يخص موضوع هدم البيوت في النقب:

"مفتشي رم"ي يعملون بشكل مشترك ضد الاستيلاء على اراضي الدولة, الصغيرة كالكبيرة, وفي كل انحاء البلاد. المفتشون يوضحون للمعتدين انهم يعملون ضد القانون واذ لم يخلوا الارض يتعرضون لمحاكمة مالية وجنائية. نحن شهود على هذا ان سياسة تطبيق القانون فعالة عندما يقرر الكثير من المعتدين بتنفيذ عمليات هدم ذاتيه من اجل تجنب المحاكم وبهذا يوفرون على انفسهم وعلى الدولة نفقات زائده من اجل الاخلاء".³⁵

هكذا, في خبر للصحف من شهر مارس 2016 بالنسبة لحملة اخلاء مشتركة لمديرية الجنوب, يصف يشورون نشاط مفتشي القسم, ويؤكد هو ايضا عمليات الهدم الكثيرة التي تنفذ على ايدي اصحاب البيوت انفسهم.

2.3 الوحدة الوطنية للأشراف على البناء

الوحدة الوطنية للأشراف على البناء اقيمت سنة 1988, ومن حينها "تعمل على تقليص مخالفات البناء في دولة اسرائيل والحفاظ على مناطق اساسية من خلال رادع

³³ قانون الاراضي 1969, بند 18. (ب). <http://tinyurl.com/zrrgeh6>

³⁴ شاهدوا القسم 3.2 في هذا التقرير.

³⁵ سلطة اراضي اسرائيل, بيان للصحافة من يوم: 29.06.2013. <http://tinyurl.com/jh7sa2a>

تطبيق القانون في كل انحاء المخطط".³⁶ الوحدة تعمل بتقسيمها لستة مقاطعات ومنطقة الضفة الغربية.³⁷ في اطار المخطط لنقل سلطة وزارة الداخلية الى وزارة المالية, تنتقل ايضا الوحدة الوطنية للأشرف على البناء الى وزارة المالية, مما أدى الى زيادة في عدد المفتشين العاملين من الوحدة في النقب.³⁸

الوحدة الوطنية تعمل على بالاعتماد على قانون التخطيط والبناء التي تمكن اخراج اوامر هدم ادارية ومحاكم ضد مبان بنيت دون ترخيص.³⁹ مساحة التخطيط القطري, مساحة غير تابعة للجنة التخطيط المحلية, يملك رئيس اللجنة صلاحية التوقيع على اوامر هدم ادارية ضد المبان,⁴⁰ ومفتشي الوحدة يستعملون هذه الاوامر لأغراض عدة. الوحدة الوطنية تستعمل ايضا اوامر هدم قضائية, ولكن انتشار اوامر كهذه قل في السنوات الاخيرة. على سبيل المثال, في حين ان سنة 2015 قدمت الوحدة 343 امر اداري ضد مبان في قرى بدوية, وفي نفس السنة قدمت فقط 13 امر قضائي.⁴¹

الوحدة الوطنية للأشرف على المبان تعمل ايضا في مجال التخطيط المحلي. رغم ان تطبيق قانون التخطيط والبناء في هذه المجال وظيفة اللجنة المحلية, الا انه من الممكن ان تطبيقه ايضا على ايدي الدولة.⁴² المستشار القضائي للحكومة نشر ارشاد ينظم صلاحية تطبيق القانون المقابل التابع للدولة في مجال التخطيط المحلي التي تشغل على ايدي الوحدة الوطنية.⁴³ تشغيل صلاحية تطبيق القانون المقابلة لم تأتي لتغيير تطبيق القانون على ايدي اللجنة المحلية, لذلك يفرض التوجيه ان: "بشكل عام, عند استعمال صلاحية تطبيق القانون المقابل بشكل موضعي, في ظروف خاصة,

³⁶ موقع وزارة الداخلية: عن الوحدة القطرية لتطبيق قوانين التخطيط والبناء. <http://tinyurl.com/hfsdmge>

³⁷ شاهدوا ملاحظة 36.

³⁸ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 1, بند 1. 5.

³⁹ شاهدوا القسم 3.1 في هذا التقرير.

⁴⁰ قانون التخطيط والبناء 1965. بند 238أ. (ب1). <http://tinyurl.com/hhnbmw3>

⁴¹ رد لطلب حرية المعلومة من وزارة المالية من يوم 21.02.2016.

⁴² تعليمات المستشار القانوني للحكومة. أبريل 2013. صفحة 1. <http://tinyurl.com/jfae3kc>

⁴³ شاهدوا ملاحظة 42, بند أ. 5.

بالنسبة لموضوع معين او نوع معين من الحالات, فيها يقام موضوع عام مهم, المصادق عليه للمعالجة من قبل الدولة".⁴⁴ بواسطة هذه التوجيه تعمل الوحدة الوطنية ايضا في مجال التخطيط المحلي في المناطق البدوية في النقب لتطبيق سياسة هدم البيوت.

2.4 وحدة تطبيق القانون في المناطق المفتوحة

وحدة الأشراف في المناطق المفتوحة, المعروفة ايضا باسم "الدورية الخضراء", اقيمت سنة 1976. الوحدة تابعه لسلطة الطبيعة والحدائق وتعمل بالمقابل من خلال لجنة المدراء العاميين التابعة للمؤسسات التي تعمل باسمها, منها الجيش, الكيرن كيمت, سلطة اراضي اسرائيل وغيرها. نشاط الوحدة ممول على ايدي المؤسسات التي تعمل بأسمها, وهي تابعة من ناحية عملية لمؤسسة باسمها تطبق نشاطها.⁴⁵ هكذا يصف جلعد الطمن الذي عين مدير الوحدة, وظيفته:

"خلافاً لمفهوم "اخضر" كاسمها, "الدورية الخضراء", ليست مؤسسة تعمل على الحفاظ على جودة البيئة. اساس عمل الدورية هو الاشراف والحفاظ على ارض الدولة في المناطق المفتوحة وتطبيق قانون الدولة. الامن موجه ضد اعمال الدخلاء والمعتدين. من المهم الذكر ان الدورية لا تفرض سياسة لكنها تعمل على تطبيقها".⁴⁶

وحدة الاشراف في المناطق المفتوحة تعمل في انحاء البلاد حسب لواءات. اشراف يعمل على كشف استعمالات مختلفة للأرض وجمع معلومات عن من يستعملها. بعد جمع المعلومات يتوجهون المشرفون الى السلطات المختلفة من اجل الفحص اذا ما

⁴⁴ شاهدوا ملاحظة 42, بند ب. 1.

⁴⁵ الكنيست – مركز البحث والمعلومات. ورقة خلفية في موضوع: استيلاء على اراضي ومباني. 2.2. <http://tinyurl.com/zav7qyw>

⁴⁶ الطمين, غلعاد. "ارض" – ما قاله المعهد لبحث سياسات اقتصادية واستعمال اراضي الكيرن كيمت, رقم 57 (يناير 2004).

<http://tinyurl.com/zo2ry6f>

نفذ الشيء بموافقة. في حالة عدم موافقة لاستعمال الارض يعملون المشرفين على فتح ملف قضائي وتقديم اوامر معا مع السلطات لأخلاء الارض.⁴⁷

في حين ان سنة 2014 كانت الوحدة مسؤولة عن هدم 183 مبنى في المجتمع البدوي في النقب, بالرغم من انخفاض عدد عمليات الهدم العامة سنة 2015, ارتفع عدد المباني المسؤولة عنها الوحدة ل 291 في هذه السنة. سنة 2015 كانت الوحدة مسؤولة عن 123 امر هدم واخلاء وكانت مشتركة في ايام هدم وكشف التابعة لمديرية الجنوب.⁴⁸

2.5 وحدة يواب

وحدة الشرطة يواب هي وحدة خاصة (يسام) اقيمت سنة 2012. الوحدة اقيمت ايضا في اطار قرار السلطة التي فيها تمت الموافقة على "مخطط برافر" من سنة 2011⁴⁹ بهدف المساعدة في تنفيذ المخطط, واستمرت في العمل بالرغم من تجميدها. وحدة يواب تابعة لقائد لواء الجنوب في الشرطة وهدفها "مساعدة موظفي تطبيق القانون في مجال الارض في النقب".⁵⁰ الوحدة ترافق عمل موظفي تطبيق القانون في النقب وتعمل بالتنسيق كامل مع مديرية الجنوب. ايام النشاط المركزة في النقب للكشف, لهدم ولحراثة الارض تأمينها شرطة وحدة يواب بقوة كبيرة. حين قيامها كان لدى الوحدة 98 ملف, طبقت بالفعل على ايدي 94 شرطي, سنة 2015-2014 كبرت الوحدة وتم اعطائها 198 ملف, طبقت بالفعل على ايدي 182 و181 شرطي بالتنسيق.⁵¹

وزارة الامن الداخلي يرفض كشف الميزانية السنوية لوحدة يواب بادعاء ان كشف من هذه النوع يضر امن الدولة. جدول 1 يعرض انواع المركبات التي اشترت للوحدة, كمية المركبات وتكاليفها وتكشف استغلال ميزانيات ضخمة تستثمرها الدولة في تطبيق القانون في النقب. هكذا, استثمر 10,371,000 شاقل فقط في المركبات المعد للوحدة.

⁴⁷ شاهدوا ملاحظة 46.

⁴⁸ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 6.

⁴⁹ شاهدوا ملاحظة 23.

⁵⁰ رد لطلب حرية المعلومة من وزارة الامن الداخلي من يوم 17.11.2015.

⁵¹ شاهدوا ملاحظة 50.

هذا دون حسابان تكاليف صيانة هذه المركبات, هذه كما ذكر فقط انفاق واحد من كثير, رفضت وزارة المالية الكشف عنها.

جدول 1 : تفصيل مركبات وتكاليفها- وحدة يواب⁵²

نوع المركبة	عدد المركبات	التمن للواحدة	المبلغ الكلي
فورد F350 4X4	24	₪ 280,000	₪ 6,720,000
تندر 4X4 ايسوزو / تيوتا	9	₪ 240,000	₪ 2,160,000
تركتورون	3	₪ 80,000	₪ 240,000
جيب ميتسوبيشي	1	₪ 305,000	₪ 305,000
ترانسبوتر	1	₪ 230,000	₪ 230,000
ستروين بارلينغو	2	₪ 128,000	₪ 256,000
كايا ريو	2	₪ 80,000	₪ 160,000
سيارة عائلية	2	₪ 150,000	₪ 300,000
	عدد كلي: 44		المبلغ الكلي: 10,371,000 ₪

⁵² شاهدوا ملاحظة 50.

3. الاطار القانوني لسياسة هدم البيوت: اوامر هدم واخلاء⁵³

سياسة هدم البيوت في المجتمع البدوي في النقب تتأسس على عدة قوانين تتوفر لسلطة تطبيق القانون. قانونان اساسيان يمكنان اخراج اوامر هدم واخلاء هما قانون التخطيط والبناء⁵⁴ الذي سن سنة 1965 وقانون الاراضي العامة⁵⁵ الذي سن سنة 1981. القوانين المختلفة تساعد السلطات بالملائمة بين وضع المبنى والسلطة التي تنفذ الهدم.

3.1 قانون التخطيط والبناء

قانون التخطيط والبناء الذي سن سنة 1965 نظم نشاط مؤسسات التخطيط المختلفة في الدولة، التي بدورها فرضت تعيين الاراضي المختلفة في البلاد. في اطار صنع مخططات الخطوط العريضة المختلفة عرفت اغلبية المناطق التي تحتوي على قرى بدوية غير معترف بها في النقب على انها مناطق ليست معد للسكن. هذه بالرغم من ان في سنة 1965 اقيمت القرى، سواء تحولت على ايدي الحكم العسكري وسواء لا، في مكانها. بسبب تحديد استعمالات الاراضي المختلفة، لا يمكن الحصول على تصاريح للبناء في هذه المناطق. القانون يعرف نوعان من اوامر الهدم من خلالها، من بين امور اخرى، عمليات هدم السلطات بيوت في النقب - امر هدم اداري وامر هدم قضائي.

3.1.1 امر هدم قضائي

امر هدم قضائي هو امر لهدم مبنى اخرج على ايدي المحكمة. قسم 204 لقانون التخطيط والبناء فرض مخالفات بناء مختلفة، فيها استعمال للأرض دون تصريح او

⁵³ المعلومات الواردة في هذا القسم هي عامة، لا يمكن الاعتماد عليها كمعلومة قانونية دقيقة ولا تعتبر بديلا عن استشارة قانونية تعطى من قبل مختصين.

⁵⁴ قانون التخطيط والبناء 1965. <http://tinyurl.com/hhnbmw3>

⁵⁵ قانون اراضي عامة (اخلاء اراض) عام 1981. <http://tinyurl.com/huw8onn>

انحراف عن التصريح, التي حسبها تملك المحكمة الصلاحية بأمر هدم المبنى وتغريم المحكوم عليه بتكاليف التنفيذ في اطار الحكم حسب القسم 205 للقانون. في حالة بداية عمليات لم تنتهي بعد من بناء المبنى او مر على الاكثر ستة اشهر من يوم اكمال المبنى, مجبره المحكمة بالحكم على هدم المبنى.⁵⁶ فقط امر هدم لمبنى يقرر القانون عقاب للمخالف حسب قسم 204 - غرامة وعقاب اعتقال.⁵⁷ في الامر القضائي تستطيع المحكمة ان تقرر موعد الهدم⁵⁸ والقاء مهمة التنفيذ على اللجنة المحلية⁵⁹ اللجنة من جهتها يمكنها ان تطلب من المحكمة ان تأمر المحكوم عليه بالتنفيذ.⁶⁰ في حال مرت ثلاثة أشهر من الموعد ولم تنفذ عملية الهدم, فان السلطات المختلفة يحق لها التوجه للمحكمة وطلب القاء مهمة التنفيذ على المدعي عليه.⁶¹ وفي حال كلفت المحكمة أي مؤسسة تخطيط بتطبيق قرار الهدم فانها تستطيع: "الدخول لمكان المنصوص عليه في أمر الهدم, ابعاد المواطنين وجمع الاغراض والحاجيات مع استعمال كل الوسائل المطلوبة لذلك بما فيها الاستعمال المعقول للقوة, وذلك لضمان تنفيذ القرار, وفي حال ان المحكمة قررت تغريم صاحب البيت بتكلفة العملية, فان السلطة المخططة تستطيع جباية الغرامة بالوسائل التي تجبي بها ديون المواطنين".⁶²

حسب القانون المسؤول عن هذه العمل واستخدام المطالبة بالتصريح, هم من بين امور اخرى, صاحب التصريح, من كان سوف يقدم التصريح, صاحب الارض, من نفذ بشكل عملي العمل, من يستخدم الارض بشكل فعلي والمسؤول عن العمل او الاستخدام. كل هؤلاء تستطيع الحكومة معاقبتهم بمخالفات البناء التي نفذت.⁶³ مع ذلك, قانون التخطيط والبناء يمكن ايضا اصدار امر هدم قضائي دون ادانة, فيه

⁵⁶ شاهدوا ملاحظة 54, بند 206.

⁵⁷ شاهدوا ملاحظة 54, بند 204.

⁵⁸ شاهدوا ملاحظة 54, بند 207.

⁵⁹ شاهدوا ملاحظة 54, بند 207 أ. (أ).

⁶⁰ شاهدوا ملاحظة 54, بند 207 أ. (ب).

⁶¹ شاهدوا ملاحظة 54, بند 207 أ. (ج).

⁶² شاهدوا ملاحظة 54, بند 211 أ.

⁶³ شاهدوا ملاحظة 54, بند 208 أ.

يستعمل في الاغلب في المجتمع البدوي, في حالات فيها لم يتم ايجاد منفذ العملية, لا يمكن او بدون عملية دعوة الى المحكمة, من نفذ المخالفة ليس صاحب المبنى الى الان, ليس مثبت من نفذ المخالفة او من ينفذ المخالفة توفي او غير ملائم للمعاقبة الى الان.⁶⁴

3.1.2 امر هدم قضائي

امر هدم قضائي هو امر اصدر من قانون التخطيط والبناء لمبنى اقيم دون تصريح, او قسم منه منحرف عن التصريح. الامر يعطى بشرط ان المبنى لا زال قيد التنفيذ, او لم يمضي على بنائه 60 يوم, وشرط ان يكون المبنى غير مسكون, او مضى على سكنه 30 يوم.⁶⁵ تقديم امر قضائي تنطبق من خلال الصاق امر الهدم على حائط خارجي للمبنى او في مكان اخر ظاهر للعين,⁶⁶ ويفصل الارضي التي سيطبق عليها, والعمل اذ يحكى بمبنى دون تصريح او تفصيل الانحراف من التصريح, المبنى الذي سيهدم حسب الامر, وايضا عدة اقتباسات من القانون.⁶⁷ مبنى اصدر ضده امر هدم اداري من الممكن هدمه خلال 24 ساعة من لحظة الصاق الامر على المبنى.⁶⁸

اوامر الهدم الادارية في النقب تصدر على يد رئيس لجنة التخطيط اللوائي حسب شهادات تقدم له على ايدي مشرف الوحدة الوطنية للأشراف على البناء الدوريات في المناطق المفتوحة. ايام الكشف الكثيرة التي اقامها المشرفون⁶⁹ تعيد كل سنة اوامر ادارية عدة تصدر ضد بلدان البدو في النقب. امر هدم اداري, عملية الاستئناف على هذه الاوامر ثمين ومحدود,⁷⁰ لذلك قليلون من يستأنفون على هذه الاوامر.

⁶⁴ شاهدوا ملاحظة 54, بند 212 أ.
⁶⁵ شاهدوا ملاحظة 54, بند 238 أ. (أ).
⁶⁶ شاهدوا ملاحظة 54, بند 238 أ. (ه).
⁶⁷ شاهدوا ملاحظة 54, بند 238 أ. (د). (1).
⁶⁸ شاهدوا ملاحظة 54, بند 238 أ. (و). (1).
⁶⁹ شاهدوا القسم 2.1 في هذا التقرير.
⁷⁰ شاهدوا ملاحظة 54, بند 238 أ. (ز). (1).

3.2 قانون الاراضي العامة

قانون الاراضي العامة (اخلاء الارض) اقيم سنة 1981 وعُدل عدة مرات على مر السنين. الاراضي العامة التي يتبع لها تعرف في القانون الاساسي: اراضي اسرائيل وتشمل اراضي الدولة, اراضي الهيئة العامة للتنمية, اراضي الصندوق القومي اليهودي لإسرائيل,⁷¹ وبإضافة لذلك يتبع القانون ايضاً لأراضي السلطة المحلية.⁷²

3.2.1 امر لإزالة يد واخلاء الاراضي العامة

قانون الاراضي العامة يفرض ان تعريف الاخلاء هو "اخلاء الاراضي العامة من كل شخص, من قطع غير ثابتة, من الحيوانات, من كل المبني والمزروع عليها, ومن كل شيء اخر المتصل بها اتصال ثابت.⁷³ القانون يفرض ضد شخص استولى على الاراضي العامة من الممكن اصدار امر اخلاء خلال ستة اشهر من يوم اخبار المفوض على الاستيلاء ولا يأخر عن 36 شهر من يوم الاستيلاء.⁷⁴ المسؤول عن هذا القانون من اجل اصدار امر هو مدير سلطة اراضي اسرائيل او مدير اللواء الذي عين من طرفه, باشتراك مع المستشار القضائي التابع لسلطة المنطقة.⁷⁵ في الامر نفسه يفرض المفوض موعد الازالة والاخلاء, الذي يقرر على الاقل 30 يوم من تسليم الامر.⁷⁶

حسب القانون امر لازالة يد او اخلاء من الارض يشمل كما ذكر الموعد الذي به سيتم الاخلاء, كما ايضاً حدود الاراضي العامة التي يسري عليها الامر.⁷⁷ في حالة عدم ايجاد او معرفة محتل الارض من اجل تسليمه الامر, يلصق الامر في مكان ظاهر للعين ويسجل عليه تاريخ وساعة اللصاق.⁷⁸ في حالة عدم اخلاء الارض حتى التاريخ

⁷¹ قانون أساس : اراضي اسرائيل, بند 1. <http://tinyurl.com/hpd8vfg>

⁷² شاهدوا ملاحظة 55, بند 1.

⁷³ شاهدوا ملاحظة 55, بند 1.

⁷⁴ شاهدوا ملاحظة 55, بند 4. (أ).

⁷⁵ شاهدوا ملاحظة 55, بند 1.

⁷⁶ شاهدوا ملاحظة 55, بند 4. (أ).

⁷⁷ شاهدوا ملاحظة 55, بند 4. (ب) (ب1).

⁷⁸ شاهدوا ملاحظة 55, بند 4. (ب) (1).

المسجل في الامر, يأمر المفوض المشرف تطبيق الامر, اذ لم يمر 60 يوم من ازالة اليد والاخلاء.⁷⁹ القانون يفرض انه من اجل تطبيق الامر, يسمح للمشرف الدخول الى الارض التي يسري عليها الامر, واخلائها من غرض وشخص واستعمال كل الادوات لتنفيذ ذلك. المشرف يسمح له بأستعمال في ساعات الحاجة بقوة معقولة وايضا قبول مساعدة الشرطة.⁸⁰ من المهم ذكر ان قانون الاراضي العامة يفرض عقاب لمن ينتهم امر لازالة يد او اخلاء الارض. حسب القانون عقاب المنتهك اعتقال سنتين او غرامة حسب قانون العقاب, وايضا زيادة الغرامة في حالة استمرار المخالفة.⁸¹



اغراض وحاجيات نجح السكان باخراجها من بيوتهم قبل ان يهدموا في قرية
العراقيب 23.03.2015 (ميخال روتم)

⁷⁹ شاهدوا ملاحظة 55, بند 5. (أ).

⁸⁰ شاهدوا ملاحظة 55, بند 5. (ج).

⁸¹ شاهدوا ملاحظة 55, بند 5 ج.

4. سياسة هدم البيوت كاداة ضغط للدخول الى مفاوضات

تقارير النشاط السنوي التابع لمديرية الجنوب يكشف استعمال القوة الذي تستعمله السلطات المختلفة, وعلى رؤسهن سلطة تطوير واستيطان البدو في النقب, في سياسة تطبيق القانون وهدم البيوت من اجل تقديم تنظيمات بين الدولة والسكان البدو. من اجل تشغيل ضغط اجتماعي على السكان البدو للعبور الى المناطق والدخول في عملية "التنظيم" اما السلطات في مجال المناطق البدوية والبلدان المعترف بها حديثا لقيام مفاوضات مع الدول, تشغل السلطات سياسة هدم البيوت بشكل مقصود ومخطط. هكذا, تستغل السلطات بشكل سلبي قانون التخطيط والبناء وقانون الاراضي العامة من اجل دفع سكان المناطق البدوية من سكنهم الى مكان سكن معنية فيه السلطات, هذه بالرغم من ان هذه القوانين لم تعد لذلك.

هكذا في بداية تقرير تلخيص نشاط مديرية الجنوب يذكر ان سياسة تطبيق القانون تتمركز بمندوبان: "أ. تطبيق قانون عال لمنع البناء وغزوات جديدة غير قانونية ; ب. تطبيق قانون يساهم في تنظيم بالتنسيق واشتراك بعناية مع السلطة للتطوير العام".⁸² قسم كبير من التقرير يفصل الشكل الذي تعمل به معا مديرية الجنوب والسلطة لتطوير واسكان البدو في النقب لاستعمال "تطبيق القانون يساهم في التنظيم". السلطة تشير الى المناطق المعنيه بها لتطبيق "التنظيم", اذ يحكى عن مناطق بدوية, في القرى المعترف بها حديثا, او القرى غير المعترف بها. هكذا تدخل مديرية الجنوب الى نشاط, على السلطات المختلفة التي تعمل من خلالها, وتشغل ضغط على السكان للدخول الى مفاوضات امام السلطات. في حالة عدم موافقة السكان للدخول الى "عملية تنظيم" تقدم ضدهم اوامرهم واخلاء. هذه وايضا ان لم تحركهم هذه العملية للدخول الى مفاوضات, تتطبق الاوامر ضدهم وتهدم بيوتهم.⁸³

⁸² شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 1.

⁸³ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 15, بند 6. 10.

على سبيل المثال, يصف التقرير كيفية نشاط مديرية الجنوب في عدة حارات في منطقة شقيب السلام. التي تدير جولات في المنطقة وفرضت مخطط من اجل البداية في تطبيق القانون. في قسم من الحارات فتحت ملفات ضد سكان, وفي الاخرى وقعت اتفاقيات اخلاء مع السكان لكي لا يشغل تطبيق القانون ضدهم.⁸⁴ ايضا في مدينة رهط تعمل معا مديرية الجنوب والسلطات, وبالنسبة لواحدة من حارات المدينة كتب:

" في اعقاب ان السكان لا يساهمون في حل التنظيم حسب ما اقترح عليهم على ايدي السلطة البدوية نفذ مسح بناء (...) على ايدي سلطة اراضي اسرائيل. تحولت تسجيلات محاكم ضد السكان الذي لا يساهمون في الحل التنظيمي. وللذين يساهمون في ذلك, جهزت لهم اتفاقيات اخلاء".⁸⁵

بهذه الشكل, تستعمل السلطات القوانين التي تخص التخطيط, من اجل ان تأتي بالمواطنين الى طاولة المفاوضات بالقوة. ايضا في رهط, اوامر الهدم تستعمل كتهديد, ومن يرفض الانسحاق لها يضر. هذه بالرغم من ان حسب قانون هدم مبنى ليس في اطار عقاب, وهو يحسب على ترجيع الوضع الى سابق عهده.

الوضع مشابه في القرى غير المعترف بها, هكذا على سبيل المثال, في موضوع قرية غير معترف بها في منطقة شقيب السلام, كتب في التقرير مديرية الجنوب انه " الهدف تحريك الشتات للوصول لتنظيم مع سلطة البدو للدخول (...) لشقيب السلام. الى هذه نفذنا عدة عمليات هدم لاوامر قضائية, من اجل تحريك عملية هموم مع السلطات".⁸⁶ ايضا-كما ذكر قيل بفهم مليء ان هدف عمليات الهدم هو تشغيل ضغط على المواطنين للدخول الى مفاوضات مع الدولة الذي سينتهي في تحويلهم الى شقيب السلام.

⁸⁴ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 8, 5. 1.

⁸⁵ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 8, بند 5. 3.

⁸⁶ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 10, بند 5. 12.

ايضا في القرى المعترف بها حديثا تعمل السلطات والمديرية بشكل مشابه. خلال سنة 2015 هم عملو هكذا في قرية السيد: "[...] بدأنا في تشغيل عملية التنظيم في الحارات, عندما تدور عملية حوار التابعة للسلطة امام السكان ومن جهة اخرى نصدر اوامر للتطبيق امام الذين ليسوا مناسيين للدخول في التطبيق".⁸⁷ في قرية الدرجات "اوجز مخطط تطبيق المعد للتطبيق بالاشتراك مع موظفو تطبيق القانون التابع لآبو بسمه, وزارة الداخلية ورم"ي من اجل تحريك المواطنين الذي يرفضون للانضمام لمخطط التنظيم مع السلطات".⁸⁸

كل سنة تحتوي تقارير تلخيص السنة التابعة لمديرية الجنوب عدد لا يحصى من امثلة لاستعمال سياسة عدم البيوت لهدف تشغيل ضغط للدخول الى مفاوضات. كما ذك, المديرية ترى في هذه النشاط جزء لا يتجزء من تعريف وظيفتها وتشغل شامل سلطات تطبيق القانون في اطار هذه النشاط. بالرغم من وجود مبان وبيوت كثير تعرف على انها "غير قانونية" على ايدي السلطات, هن يخترن بشكل مقصود العائلات والمبان التي سيعملن ضدها. هكذا, يحولن قوانين هدفها تخطيط لاداة في ايدي السلطات لتشغيل ضغط على المواطنين الذين يدورون صراع منذ سنين على اراضيهم امام الدولة.⁸⁹

⁸⁷ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 10, بند 5. 10.

⁸⁸ شاهدوا ملاحظة 4, صفحة 11, بند 5. 17.

⁸⁹ شاهدوا ملاحظة 8.

تلخيص

سياسة هدم البيوت هي سياسة معقدة، التي تعتمد على عدة قوانين وتشغل على ايدي عدة سلطات. البيانات عن محيطها ليست شفافة وقسم منها ترفض مكاتب الحكومة المختلفة كشفها. لسلطة سلطات تطبيق القانون هناك ادوات عدة - اوامر هدم واخلاء، عقوبات شديدة يفرضها القانون، امكانية لفرض تكاليف ولمحاكم مدنية، اطر وقت قصيرة وتكاليف قضائية عالية. كل هذه تجعل الصراع ضد سياسة هدم البيوت في النقب صراع فيه كل سنة تربح السلطات قوة اكثر فأكثر على حساب سكان المجتمع البدوي.

رغم ذلك الصراع في النقب مستمر، وسياسة هدم البيوت تصادق استمراره من اجل اثبات انها لا تشكل حل لوضع المجتمع البدوي في النقب، والعكس. المناطق البدوية يندرن ان ليس بأستطاعتهم استيعاب سكان بسبب نقص في قطع الارض وبسبب تجاهل السلطات التخطيط للتكاثرن الطبيعي، في القرى المعترف فيها حديثا الاحتمال لأخذ تصريح بناء هو صفر وفي القرى غير المعترف بها، كل المباني معرفة على انها "غير قانونية" لانه بالنسبة لدولة اسرائيل هذه المناطق غير قائمة . بالرغم من كل هذه دولة اسرائيل وسلطاتها المختلفة يستمرن بالاتصاق في سياسة واحدة فقط ضد المواطنين البدو في النقب - سياسة هدم البيوت. هذه، بالرغم من ما يكشفه التقرير، سلطات اسرائيل بأنفسها تنذر على هذه ان سرعة تطبيق القانون اعلى من سرعة حلول للسكن التي تقترحها الدولة للسكان.

بالأضافة لذلك، دولة اسرائيل لم تجذب استثمارات من النقب، لكن، تستمر بشكل تعقبي للاستثمار في مجتمع واهمال الاخر. هكذا، سلطات اسرائيل توافق كل عدة سنوات على مجموعة اخرى من مناطق يهودية جديدة لقيامها في النقب، وتعرف مواطنين يبنون بيوتهم دون تصريح لان ليس لديهم سقف على انهم " مجرمو بناء".

هذه، رغم ان جهود عظيمة لجذب سكان يهود من المركز للانتقال الى النقب لا تؤتي ثمارها. بدل من العمل على تقليص الفجوة، تستثمر دولة اسرائيل موارد عدة في تعميق الفجوة بين المجتمعات في النقب.

جهاز تطبيق القانون الذي اسسته الدولة يفعل ضغط كبير على المجتمع البدوي. الاطار القانوني الذي يدمج العقاب الجنائي والمدني والامكانية لاصدار كم كبير من الامر وتقديم محاكم مختلفة. الشرطة والمفتشين الذين يتجولون في الحقل يحثون السكان على هدم البيوتهم بأنفسهم والدخول الى عملية مفاوضات. مديرية الجنوب التي تصدر اوامر هدم واخلاء من خلال السلطات ضد من يرفض الدخول الى مفاوضات و تهدم بيوتهم اذ اصرروا على رفضهم. كل هؤلاء يستعملون كاداة ضغط في ايدي السلطات ولتصميم المنطقة في النقب حسب توجه الدولة.

لا شك انه من اجل التأقلم مع ضائقة السكن الصعبة التابعة للبدو في النقب هنا حاجة لحل يشمل - توسيع البلدان لمصلحة سكانها الحاليين وتكاثرتهم الطبيعي مستقبلا ; صنع مخطط مفصل للقري المعترف بها حديثا ; الاعتراف بالقرى غير المعترف بها التي تمتد على نسبة صغيرة جدا من منطقة النقب. سلطات اسرائيل توافق كل الوقت على مناطق جديدة لليهود - حان الوقت ان تتوقف عن تفضيل مجتمع عن مجتمع اخر وان تصل لحل صادق لأزمة السكن القائمة منذ سنين عند المجتمع البدوي الأزمة التي صنعتها بنفسها. الحل الوحيد التي سيحسن حياة سكان النقب كلهم هو ايجاد حل شامل, عادل وسليم, وان تكون خطوة اولى في الطريق الطويل نحو مساواة حقيقية بين سكان النقب.



شرطي من وحدة يوأب خلال حملة هدم بيوت, 04.08.2015 (ميخال روتم)



الاستيلاء على صهريج مياه خلال حملة هدم بيوت 04.08.2015 (ميخال روتم)



הاتف: 050-7701118/9

בריד האלקטרוני: info@dukium.org

מوقع إنترنت: www.dukium.org

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواة المدنية
Negev Coexistence Forum For Civil Equality

